

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٣ اغسطس ٢٠١١

يطالب به خبراء الاقتصاد والصناعة:

خفض المكون الإسرائيلي.. فى اتفاقية الكويز

تحقيق: يوسف الجنزورى

ما وضع اتفاقية الكويز الموقعة بين مصر والولايات المتحدة والجانب الإسرائيلي فى ظل تدهور الوضع على الشريط الحدودي؟

خبراء الاقتصاد والصناعة يؤكدون ضرورة خفض المكون الإسرائيلي فى السلع المصرية، وليس إلغاء الاتفاقية، مشيرين إلى أن التعثر الذى يعانى منه الاقتصاد الأمريكى يأتى فى مصلحة زيادة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمنسوجات إلى السوق الأمريكية والأوروبية.

فى البداية يحذر يحيى زنانيرى رئيس لجنة الجمارك بفرقة القاهرة التجارية من إلغاء الاتفاقية أو تعطيلها لأنه سيكون لها تأثير سلبى على صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات وفقد سوق كبيرة مثل السوق الأمريكية وافلاس عدد كبير من المصانع المنتجة للسوق المحلية أو التصدير وحدوث مزيد من الركود والبطالة موضحاً أن هذه الاتفاقية تصب فى مصلحة المستثمر المصرى أولاً وليس الإسرائيلي.

ويشير إلى أن مزايا هذه الاتفاقية قامت باعفاء السلع المصرية المصدرة لأمريكا من الجمارك وهذا يرفع قدرتنا التنافسية فى السوق الأمريكية فضلاً عن توفير فرص عمل للمصريين وتزيد النمو الاقتصادى المصرى واجمالى الاستثمارات الأجنبية إلى ٥ مليارات دولار مع توفير ما يقرب من ٢٥٠ ألف فرصة عمل فى مجال الغزل والنسيج فقط.

ويؤكد زنانيرى أن مصر لم تصدر ملابس جاهزة أو غزولا أو نسيجاً إلى إسرائيل وأن الصادرات المصرية موجهة إلى السوق الأمريكية. ويأمل أن تقل نسبة المدخلات الإسرائيلية كما حدث منذ عام ٢٠٠٨ إذ انخفضت النسبة من

١١,٥٪ إلى ١٠,٥٪ ونأمل أن تصل إلى ٨٪ مثل الاتفاقية الموقعة مع الأردن.

ويتساءل ماذا لو لم يتم توقيع بروتوكول الكويز؟ ويجيب: قام الكثيرون بمهاجمة هذه الاتفاقية دون أدنى بحث لحقيقة الظروف التى جعلت مصر تقدم على توقيعها برغم أنها كانت بمثابة طوق نجاة للصناعة والتجارة المصرية لأنها تمت عقب الإعلان عن إلغاء نظام الحصص فى تجارة المنسوجات والملابس للسوق الأمريكية مما أدى بدوره إلى تضاعف صادرات النمو الآسيوية إلى هذه السوق، ومن جهته يطالب مجدى طلبية - رئيس المجلس التصديرى للملابس الجاهزة سابقاً - بأن تكون للمستثمرين المصريين رؤية فى النهوض ورفع

معدلات صادراتنا بشيء من المرونة دون ربط كل شيء بالعوامل السياسية فالعالم شبكة عنكبوتية لذا يجب أن ننظر إلى تحقيق التقدم الاقتصادى بمنظور أكثر عالمية.

ويضيف أن السوق المصرية لا تتحمل البضاعة غير المصدرة لأنه تعاني من حالة ركود شديدة بالإضافة إلى أن هناك مصانع تنتج للسوق المحلية وفى حالة طرح البضاعة غير المصدرة إلى السوق سيؤدى ذلك إلى افلاس هذه المصانع ومزيد من البطالة. ويوضح أن التوتر على الحدود جهاز إنذار حتى يتم التكايف بين رجال الأعمال المصريين والحكومة التنفيذية لإزالة المعوقات وتعظيم الإنتاجية والنتائج الصناعى المصرى وتعظيم الصادرات

المصرية وفتح أسواق جديدة وزيادة تواجدها فى الأسواق الأوروبية.

مميزات مستقرة

يؤكد هشام عيطة أبو الوفا (مصدر ملابس جاهزة للسوق الأمريكية) أن التوترات على الحدود فى شبه سيناء ليس لها أى تأثير سلبى حالياً ومن المحتمل أن تحل بالطرق الدبلوماسية ويتم تخطى عقبة تعطيل أو إلغاء اتفاقية الكويز لما لها من مزايا على المصدرين والعمالة المصرية.

ويطالب رجال الأعمال بمزيد من التصدير للسوق الأمريكية ومضاعفة أرقام التصدير لمساعدة أعضاء الكونجرس المطالبين بعقد اتفاقية تجارة حرة مع مصر وفى حالة توقيع وتطبيق هذه الاتفاقية تصبح اتفاقية الكويز غير ذات فائدة.

ويشير إلى ضرورة خفض المدخل الإسرائيلى لأن ذلك سوف يرفع كفاءة المنتج المصرى. ويوضح هشام أنه لا بد من الاعتراف بأن الأزمة المالية التى تأخذ بخناق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى سوف تمتد تأثيرها إلى جميع بلدان العالم بمقدار ارتباط مؤسساتها المالية والبنوك بالولايات المتحدة ولكن بنسب متفاوتة.